المحاضرة الرابعة: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية.

يقصد بالفاعل الدولي (International Actor) الجهة المسؤولة عن الأفعال وردود الأفعال ممثلة في المواقف والقرارات ومجمل السياسات الخارجية وما يرتبط بها من آليات تنفيذية، هذه السلوكيات حاسمة التأثير في مجرى العلاقات الدولية وتمثّل جوهر النظام السياسي الدولي؛ لذلك يشترط وجود مجموعة من المعايير الأساسية لتحقيق صفة الفاعل الدولي:

1- القابلية للتحديد (Identifiable): أي أن لا يكون هلاميا بالشكل الذي يؤثر على إمكانية تحديد خصائصه المؤثرة بدورها على دوره في المسرح الدولي.
2- حيازة الموارد والإمكانات التي تمكّنه من اتخاذ القرارات الدولية والدفاع عن مصالحه.
3- المقدرة على التفاعل مع الفاعلين الآخرين في المسرح الدولي (أن يضعوه في الحسبان).
4- القدرة على البقاء والإستمرار (Viability) فترة معقولة من الزمن.

يتنوّع الفاعلون في العلاقات الدولية بقدر ما يتعدّدون، ويمكن إجمالهم فيما يلي:

أولا: الدولة.

تعتبر الدولة الفاعل الأبرز والرئيسي في العلاقات الدولية، لا سيما بعد معاهدة واستفاليا، بل بلغ الأمر أن أصبح عالم اليوم يدعى بالعالم الواستفالي، نسبة إلى مركزية الدولة القومية كفاعل رئيسي فيه.

تستمد الدولة أهميتها هذه من كونها فاعلا وموضوعا للعلاقات الدولية، ومن كونها البنية الأساسية التي يتشكل منها المجتمع الدولي ووحدة التحليل الوحيدة عند الواقعيين، ومن كونها العنصر البنيوي الوحيد في العلاقات الدولية الذي يتمتع بالسيادة المطلقة على قراره، والسيادة المطلقة أيضا على موارده ومقدراته، في إذا تتمتّع بالإرادة الحرة في شن الحرب كما في تبني سياسات السلم والتعاون.

تحظى الدولة بالتقديس في الفكر السياسي الغربي، فهي الشخص النموذج، الكامل والمتميّز في العلاقات الدولية، وهي مؤسسة المؤسسات كما عند الفقيه الفرنسي هوريو؛ وعلى الرغم من احتقارها في الفكر الماركسي على أساس اعتبارها أداة استغلال وهيمنة الأقلية، إلا أن تفكك الإتحاد السفياتي ساهم في تراجع مقولة زوال الدولة وثبّت مكانتها في المجتمع الدولي.

كما أن الدولة فاعل متميّز في العلاقات الدولية نتاج الحقوق التي تتمتّع بها:

1- حق البقاء Self préservation: أي حرية الدولة في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لضمان بقائها واستمرارها، كعقد الإتفاقيات الدولية والإنضمام إلى المنظمات والأحلاف الدولية، واتخاذ الإجراءات العسكرية إذا ما تمّ الإعتداء عليها.
2- الإستقلال Independence: وهو حق ثابت للدولة بموجب سيادتها، على الرغم من بعض القيود التي قد تعترضها في المجال الخارجي (قواعد القانون الدولي مثلا).
3- حق المساواة Equality: وهو تحصيل حاصل لحقي السيادة والإستقلال وفق ما نصت عليه مختلف المواثيق الدولية، على رأسها ميثاق الأمم المتحدة.

وكما تتمتّع الدولة بمجموعة من الحقوق المتميّزة، تقع على عاتقها مجموعة من الواجبات تتمثّل أساسا في المبادئ المنشئة للمجتمع الدولي (التي هي ضمان العيش المشترك بين الدول).

تعدّدت النظريات المفسّرة لنشأة الدولة بين تفسيرات تعتمد على متغيّر القوة، أو العقد الإجتماعي، أو التطوّر العائلي، أو التفويض الإلهي المباشر أو غير المباشر، وعلى الرغم من التطورات الكثيرة التي عرفتها العلاقات الدولية وتداخل الفواعل الجديدة، إلا أنها حافظت على مكانتها الرئيسية التي لا غنى عنها، ذلك أنها تتمتّع بالشخصية القانونية التي تجعل منها موضوعا وفاعلا للعلاقات الدولية.

ثانيا: المنظمات الدولية:

تنصرف التعاريف المنظمات الدولية إلى اتجاهين رئيسيين: اتجاه لاتيني فرنسي يركّز على البعد الوصفي الهيكلي، واتجاه انجلوساكسوني يركّز على البعد الوظيفي، وتركّز معظم التعاريف على ثلاثة عناصر: الصفة الدولية، الإرادة الذاتية، وأخيرا الإستمرار، حيث يصبح عنصر الرضا تحصيلا حاصلا.

لقد لعبت الإرادة الدولية في تنظيم المجتمع الدولي بعد نجاح تجربة المؤتمرات والإتحادات دورا رئيسيا في ظهور وانتشار المنظمات الدولية، يضاف إليها ضرورة التعاون التقني ومتطلبات التطور التكنولوجي، يسانده ازدياد الوعي الفردي والعالمي بإيجابيات المنظمات الدولية ودورها الهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين، والمساعدة على التنمية العالمية.

هنالك العديد من القيود القانونية الواردة على الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية تبعا لشخصيتها القانونية المتميّزة بعدم تمتّعها بإقليم وإنما مقر فقط، وارتباطها بوظائفها وأهدافها فقط بحيث لا تمثّل سلطة عليا على عكس الدولة صاحبة الصلاحيات الكاملة، ولكونها تعاقدية فهي غير مستقلة تماما، وكذا كونها جهازا لتسهيل التعاون الدولي فهي تحت إرادة الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من ذلك، فقد كسرت المنظمات الدولية احتكار الدولة المطلق للعلاقات الدولية وساهمت في صياغة شبكة جديدة من العلاقات الدولية تجعل منها مجتمعا ترابطيا بجانب المجتمع الرسمي يساهم أكثر في تنظيمها، وتحوّلت المنظمات كما يرى الوظيفيون إلى أداة تكامل سياسي تهدف الحصول على تحولات تدريجية في الصلاحيات الدولية.

ثالثا: الوحدات الفريدة من نوعها: الفاتيكان، السلطة الفلسطينية

يتميّز المجتمع الدولي المعاصر بوجود وحدات سياسية متفرّدة في نوعها، من حيث كونها تمثّل سلطة تختلف عن سلطة الدولة؛ فالفاتيكان عبارة عن أصغر دولة في العالم من حيث المساحة وعدد السكان (أقل من 6 كم مربع وأقل من ألف نسمة) وهي على الرغم من ذلك تمارس سلطة روحية على زهاء المليار ومئتي مليون مسيحي كاثوليكي في العالم.

وعلى الرغم من الثورات الأوربية التي قضت على سلطة الكنيسة وأفضت إلى فصل الدين عن الدولة، إلا أنه من الصعب فصل السلطة الروحية عن السلطة السياسية، فالروابط "الصوفية" بين الكنيسة الكاثوليكية وأتباعها من مواطنين وصناع قرار جعلت من مواقف الفاتيكان سلطة فعلية على أرض الواقع، أين يصعب على الدول المسيحية مخالفة آراء ومواقف الفاتيكان مثلما يصعب عليها تجاوزها وانتقادها.

كما تشكّل السلطة الفلسطينية نموذجا متفرّدا أيضا في العلاقات الدولية، حيث كان يتم تناولها سابقا في إطار حركات التحرر الوطني التي كانت تعتبر فاعلا عمليّا في العلاقات الدولية إبان فترة الحروب ضد الإستعمار، ثمّ نتاج الوضع الخاص الذي أضحت تتمتّع به السلطة الفلسطينية بعد اتفاقات الوضع النهائي المبرمة مع الإحتلال الإسرائيلي.

رابعا: الشركات متعددة الجنسيات

أعطيت للشركات متعددة الجنسيات تسميات مختلفة كالشركات العملاقة، أو الشركات عابرة الحدود، أو الشركات الكوكبية وغيرها، كما اختلف في كونها شركات أو منظمات أو مؤسسات أو مشاريع أو احتكارات عالمية أو المجموعات الاحتكارية كما عند الماركسيين.

وقد عرّفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها "كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول أو مصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شبهها في دولتين أو أكثر"، كما ذهبت بعض

التعاريف إلى اعتبارها "مجموعة المؤسسات المختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط استراتيجية وإدارة موجودة، أي أنها تسيطر على عدد معيّن من الوحدات الإنتاجية (10 على الأقل)، في عدد معيّن من الدول (06 على الأقل) والتي تحقّق نسبة هامة من إنتاجها (25 بالمئة على الأقل) خارج الدولة الأم، وكل هذا في اطار استراتيجية انتاجية موحدة"

وتتميّز الشركات متعددة الجنسيات بثلاثة خصائص رئيسية:

- ذات طابع وطني، تخضع لدولة أو لأخرى حسب مكان مقرّها الرئيسي.
- عبر وطنية متعددة الجنسيات بالنسبة لرأسمالها الإجتماعي (الفروع في الخارج).
- ذات روابط استراتيجية موحّدة.

أُثير جدل واسع بين أساتذة العلاقات الدولية حول التأثيرات السياسية في العلاقات الدولية للشركات متعددة الجنسيات؛ حيث تنصرف الرؤى إلى اتجاهين رئيسيين:

- اتجاه يركّز على العلاقة بين زيادة أهمية الشركات متعددة الجنسيات واستقرار النظام الدولي، أي علاقتها بظاهرتي التعاون والنزاع.
- اتجاه يركّز على القوة النسبية للشركات متعدّدة الجنسيات مقابل الدول الوطنية في المستقبل، لا سيما في ظل تنامي الإنعكاسات الكابحة لسيادة الدول بفعل تسارع مسار العولمة.

خامسا: القوى والفواعل عبر الوطنية كفواعل قوية في المسرح الدولي.

يتميّز المجتمع الدولي بوجود قوى خارجة نظريا عن إرادة الدول وتترابط فيما بينها بشكل شبكي، حيث تزاول نشاطها بمعزل عن السلطات الرسمية للدول ولأجل ذلك سمّيت قوى عبر وطنية وليست قوى فوق قومية؛ حيث تتعدّد أشكال وأنواع هذه الفواعل، ويمكن حصرها في:

- **المنظمات غير الحكومية:** وهي "منظمات لا تتكوّن من الدول، وإنما من تجمعات وجمعيات أو حركات بدون هدف ربحي، تشكّلت عفويا وبشكل حر من قبل أفراد لتعبّر عن تضامن غير وطني"، ولأجل ذلك فهي تشمل كافة القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والصحية والرياضية والنقابية والإعلامية...الخ؛ ولعلّ أبرزها هي تلك الناشطة في مجال حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأدوارها في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وقد صنّفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1975) إلى ثلاثة فئات، هي المنظمات ذات الاختصاصات المحددة، المنظمات التي لها علاقة مع أغلبية نشاطات المجلس، وفئة المنظمات المتبقية.

وعلى الرغم من كون المنظمات غير الحكومية فاعلا غير رسمي إلا أن أدوارها في العلاقات الدولية تتعاضم حين اعتداد الفواعل الرسمية بالتقارير التي تنجزها، لا سيما في ظل الطابع الإستشاري الذي تكتسيه؛ كما أن لهذه المنظمات شبكات ضغط دولية تعتمد على الحكومات والمنظمات الدولية والإعلام والرأي العام وغير ذلك.

- **الأحزاب الأممية:** الكثير من الأحزاب السياسية عبر العالم تعتنق أفكارا وإيديولوجيات ذات بعد إنساني شامل، وتصورات حول حلول المشاكل العالمية وغيره، كما أن البعض منها ينهل من الرافد المعرفي والإيديولوجي نفسه، ما جعلها تؤسس منتديات دولية تنسق فيها أفكارها وطرق عملها وتجاربها.

ولدت أول حركة سياسية ذات بعد أممي سنة 1864 مع تكوين أول جمعية عمالية عالمية تضم عضوية كارل ماركس، وكانت استجابة لإعلان البيان الشيوعي العام 1848، ثم حلت محلّها أخرى سنة 1899، وحلّت بدورها لتعوّض بثالثة عام 1919 على يد لينين تحت مسمّى الكومنترن (الأممية الشيوعية) التي حلّت أيضا سنة 1943، ثم قام ستالين سنة 1947 بتكوين مكتب الأحزاب الشيوعية (الكومنفورم) لدعم الدول الإشتراكية في أوربا الغربية والذي تمّ حلّه أيضا سنة 1956 مع بداية تطبيق سياسة التعايش السلمي. (آخر اجتماع كان مؤتمر الأحزاب الشيوعية بمدريد عام 2003).

كما أمكن ملاحظة العديد من الأمميات الحزبية الأخرى، كالأممية الإشتراكية منذ 1951 (تضم حوالي 52 حزبا)، والإتحاد العالمي الديمقراطي المسيحي الذي أنشئ عام 1961، وينتظر تنامي عدد ودور الأحزاب السياسية ذات التوجه الأوربي.

- **الأمميات النقابية:** بدأت النقابات العمالية العالمية منذ 1945 بتوجه شيوعي، حيث أنشأت مثلا الفدرالية النقابية العالمية السنة ذاتها لتضم 150 بلدا وحوالي 150 مليون منخرط، وكذا الإتحاد العالمي للنقابات الحرة سنة 1949 الذي ضمّ 70 مليون مشترك من 90 دولة، ثم ظهر الإتحاد العام للعمل عام 1968 ضاما 13 مليون منخرط من 75 بلدا.

- **الأمميات الأخرى:** وهي مختلفة في توجهاتها وأهدافها، حيث تشمل الإتحادات الدينية كالتضامن الإسلامي أو البروتستانتي والكنيسة الكاثوليكية ...الخ؛ واتحادات الشبيبة العالمية التي تضم الشباب والطلبة، وكذا أمميات الإغاثة الإنسانية وغيرها.

سادسا: الأفراد كأطراف فاعلة ومؤثرة في المسرح الدولي.

يمكن تنميط تنامي الإهتمام العالمي بالفرد كفاعل وكموضوع للعلاقات الدولية وفق اتجاهين تحليلين رئيسيين:

الأول هو التأثير الذي تمارسه بعض الشخصيات الإعتبارية على الدول والمؤسسات الدولية والرأي العام العالمي: حيث تشهد العلاقات الدولية المعاصرة تنامي مستويات تأثير بعض الأفراد على القرارات الدولية (من أمثلة الزعماء الدينيين والمشاهير في الفن والثقافة وأباطرة الإعلام وكبار الصناعيين وحتى الزعماء الإرهابيين)، فروبرت ميردوخ والوليد بن طلال مثلا شخصيات استطاعت عبر نفوذها المالي والإستثماري التأثير في سياسات دول في قضايا دولية عديدة، واستطاعت اللقاء والتحادث مع زعماء العالم ونسج شبكات نفوذ عالمية على علاقة بمجالات نشاطها، وأحيانا على علاقة بقناعاتها الفكرية وإدراكاتها، أي أنها شخصيات لا تستهدف التأثير في القرارات ذات العلاقة بمصالحها المادية فحسب، وإنما تسهم في صناعة العالم.

والثاني هو تطوّر منظومة حقوق الإنسان: حيث برزت دبلوماسية حقوق الإنسان في عهد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر 1976-1980 مدعومة من قوى غربية أخرى كفرنسا وبريطانيا، واستخدمت لتبرير تعليق المساعدات للحكومات الدكتاتورية في الأرجنتين والشيلي وإثيوبيا وبولونيا والأوروغواي؛ وجرى منذ ذلك الحين التمييز بين الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بالديمقراطية (حرية الرأي والتعبير، الإنتخاب، الحق في المعارضة...) والحقوق الإقتصادية والإجتماعية (الحق في الصحة، الحق في التعليم ...الخ) والتي تعتبر خدمات مُناطة بالدولة.

وعلى الرغم من أن المنظومة الأممية لا تضم جهازا خاصا بحقوق الإنسان، إلا أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية استحدث لجنة حقوق الإنسان مشكلة من خبراء مستقلين، والتي بإمكانها في حالات محددة استقبال شكايات من الأفراد؛ كما استحدث المجلس الإقتصادي والاجتماعي لجنة لحقوق الإنسان مشكّلة من ممثلين رسميين لفحص مشاريع النصوص الدولية ذات العلاقة.

تصطدم أهمية حقوق الإنسان في العلاقات الدولية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع أن تفكك الإتحاد السفياتي وتنامي المطالب العالمية للديمقراطية عزّزت من أهمية حقوق الإنسان.